

# جمعية العلوم الاقتصادية السورية



ص. ب : 2979 - فاكس 2325462

هاتف : 2324427 - 2325461 - دمشق

موقع الجمعية على الأنترنت

<http://www.syrieneconomy.com>

## ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون

حول بعض تداعيات

الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

دمشق 2009/2/3 \_ 2009/5/26

اقتصاد السوق والحماية .. الاجتماعية

د. محمد رياض الأبرش

13

2009/5/5

اقتصاد السوق .. والحماية الاجتماعية

الدكتور محمد رياض الأبرش \*

كلمات مأثورة ...

من لم يعط شيئاً لا يطلب منه أي شيء

مثل انجليزي

أيها السيدات والسادة الحضور الكريم. السلام عليكم

- موضوع هذه المحاضرة كما أراده منظموها هذه الندوة أن يكون، يتألف من قسمين لا علاقة مبدئية بينهما من وجهة نظر علم الاقتصاد المؤسسي إلا وجود حساب اقتصادي للثمن الذي يجب دفعه من الاقتصاد إلى الاجتماع. فأولاهما يتحدث عن اقتصاد السوق. وثانيهما يتحدث عن ضرورة وجود حماية اجتماعية على شكل شبكة حماية اجتماعية لها أهدافها ومتطلباتها ومخرجاتها وبرامجها وأساليب الاستفادة منها والمستفيدين منها .
- ولهذا كان لزاماً عليّ كرجل مختص في علم الاقتصاد التعامل بداية مع القسم الأول من هذه المحاضرة بالتحدث عن بعض المنطلقات النظرية والظواهر الفلسفية التي تتضمن إشارة مقتضبة إلى بعض أولويات وأساليب عمل اقتصاد السوق ولو من باب العلم بالشيء و بهدف شرح بعض أسباب قصوره عن تلبية حاجات الحماية الاجتماعية للفرد الإنسان فقط و ليس لأي هدف آخر.

أولاً: قراءة في مفهوم وفلسفة اقتصاد السوق A Compendium

عرف الأستاذ بول سمويلسون اقتصاد السوق بأنه بكل بساطة اقتصاد العرض والطلب . وعلى كل ، يبقى اقتصاد السوق صيغة تنظيمية تحليلية لتصور اقتصادي فكري يشرح كيفية أداء العمل الاقتصادي في السوق. وقد تم التعامل مع المفهوم في هذا النص من قبيل العلم بالشيء فقط وكمنتلق ليس إلا ، وذلك لتدارس مسألة قصور أو عدم اهتمام فلسفة اقتصاد السوق بكيفية تعامل الاقتصاد مع المجتمع الذي يعمل فيه أفراده في إطار هذا النوع من الاقتصاد ابتغاء حصولهم على الدخل والقوت ولربما وسيلة للوصول أيضاً إلى تحقيق بعض الأمنيات في تكوين ثروة مبتغاة يراد من ورائها وعبرها الوصول إلى بعض الاستقلال الاقتصادي الفردي أو تحقيق الذات الفردية.

---

\*مفكر وكاتب باحث اقتصادي ..ولد في دمشق. حامل لشهادة الحقوق من جامعة دمشق. حامل لشهادة الدكتوراه في

العلوم الاقتصادية من جامعة مونستر في ألمانيا الغربية.

ولربما الوصول في حالات أقل شيوعاً إلى شعور ببعض الثقة بالنفس الفردية المبنية على الشعور بالإنجاز. أي أن اقتصاد السوق في نهاية المطاف ليس إلا مفهوماً اقتصادياً بحتاً لا علاقة مباشرة له بأية قناعة فردية بفكرة ما سواء أكانت هذه الفكرة من نتاج علم الاجتماع أو نتاج علم النفس أو كانت نتاج غيره من العلوم الاجتماعية كعلم الأجناس البشرية أو علم نفس الشعوب أو نتاج أية منظومة علمية أخرى متخصصة في أي مجال من مجالات المعرفة البشرية حتى وإن كانت منظومة فكرية غير علمية تقع خارج إطار كل العلوم التي عدناها.

لهذا لا ينتظر من اقتصاد السوق *per se* إن يهتم من حيث كونه نموذجاً فكرياً اقتصادياً متصوراً ومفترضاً، بأي شيء آخر غير إظهار وتحديد مدى كفاءة أداء الاقتصاد المستند إلى كفاءة عمل السوق وآلياتها في أداء مهمتها بشكل مباشر. فالاقتصاد السوق يهتم بالإجابة على أسئلة علم الاقتصاد الأربعة الأساسية التي سيأتي الذكر عليها في إطار شرح هذا المفهوم الذي يشكل قلب وأرضية وخلفية نظرية علم الاقتصاد التقليدي المبنية على أساس وجود شخصية افتراضية تصورها آباء علم الاقتصاد في خيالهم أنها موجودة في هذه الدنيا لضرورات بناء صرح علم الاقتصاد الرأسمالي وتلبية لحاجات التحليل والتركيب الاقتصادي التي يتطلبها القيام بالبحث والتحليل العلمي في مواضيع أو مسائل تتعلق بتطبيقات هذا العلم باعتبارها حسب رأيهم شخصية تحمل في ذاتها برودة العقل والمنطق إلى جانب كونها غير "عاطفية" بعيدة عن عشوائية الانفعال واعتباطية رد الفعل وذات سلوك عقلائي نموذجي تعتمد في قراراتها على خيارات حرة منطقية ورشيدة من الناحية الاقتصادية. كما تقوم بترتيب أولياتها وأفضليتها الذاتية حول الإنتاج والدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار والعمالة والبطالة والتجارة والنقل والانتقال بشكل منطقي وعقلائي منظم فكرياً أي غير عشوائي وفق قواعد اللعبة المعروفة في اقتصاد المبادرة الحرة

### free initiative economy

تسمى الرجل الاقتصادي

### Homo Economicus

الذي له الحق في اختيار وممارسة العمل المناسب له الذي يشاء. كما له حق تغييره وتبديله متى شاء ذلك. وكذلك فهو ملزم مقابل تلك الحقوق بالتقيد بضرورة ممارسة الشفافية وعدم ممارسة الاحتكار أو الحظ على التدخل الإداري أو التدخل الشخصي المباشر المخل بعمل آليات السوق المعزز بالتنافس الحر المضمون من خلال السعر والجودة بعدم التلاعب بنتائج عمل السوق الحرة عن طريق ممارسة عمليات الإغراق أو التزوير أو التزييف أو التدليس أو الإساءة إلى الآخرين من المتعاملين في السوق عبر إفشاء أسرارهم التي اطلع عليها الفرد بحكم التعامل في السوق وثقة رب العمل لصالح أطراف

ثالثة

### exposure by an insider

بهدف إلحاق الأذى والإضرار بهم أو بسمعتهم بنية سيئة عن سابق تصور وتصميم لغرض ما في نفسه. كما يقول المثل الدارج أو بهدف تحقيق مزايا ومكاسب شخصية على حساب الآخرين.

ويفترض منظرو اقتصاد السوق استطراداً على ذلك أن لكل فرد من أفراد المجتمع الإنساني الحق، كل الحق في تعظيم أرباحه وتوارث الأصول الرأسمالية التي جمعها في حياته باعتبارها ثمرات عمله وعمل الأجيال المتلاحقة المجدد. وكذلك يقر هؤلاء المنظرين بحق خيار الأجيال الصاعدة وفقاً لهذا النموذج الاقتصادي في تحديد سبل حياتها وتصميم وصياغة مساراتها حسب ميولها واستعداداتها وتوجهاتها الفكرية بكل حرية على ضوء تضحيات وجهه كل جيل وخياراته الحرة دونما تدخل أو ضغط أو إكراه أو تأثير من أحد ولا سيما من قبل الدولة المعبرة عن مصالح كل المجتمع دون تمييز أو تحيز.

ويعتبر اقتصاد السوق الحرة حسب رأي أنصار هذا النموذج الاقتصادي بمثابة النموذج الوحيد الذي يجيب بكل كفاءة وصرامة ووضوح على الأسئلة الاقتصادية الأساسية المعروفة من قبل أساتذة علم الاقتصاد المدرسين (الكلاسيك). وهي

- ماذا يجب أن ينتج ؟ what?
- وكيف يجب أن ينتج ؟ How
- وأي شيء يجب أن ينتج ؟ Which?
- ولماذا يجب أن ينتج ؟ Why

وهو فوق كل هذا مبني على حق الإنسان الفرد المطلق في المبادرة الحرة لتصميم وتنفيذ وإدارة أعماله وتحديد مستقبله بشكل حر بعيداً عن تدخلات الآخرين من ناحية. كما يقوم على فرضية وجود يد خفية غير مرئية وغير منظورة يتصورونها عقلانية منطقية قادرة على مساعدة الرجل الاقتصادي في تنظيم العمل الاقتصادي في المجتمع . فهي أشبه بنكاء عالمي صاحب فكر ألمعي ومنتور Super - intelligence عظيم رشيد في قدراته الإدارية ، وعالمي في تطلعاته وصحة ممارساته في أي زمان ومكان في هذا العالم. وقد أدت مواصفات هذه اليد الخفية بأنصار النموذج

### The Hidden Hand of The Providence

إلى الاعتقاد حتى وقت قريب بأنها السر الكامن وراء نجاحات اقتصاد السوق قبل تعرضها للنقد المرير لأدائها المتواضع خلال الأزمة المالية العالمية بعد أن كان آباء علم الاقتصاد الكلاسيك على الأقل طيلة زمن ليس بالقصير يعتقدون أن تلك اليد الخفية تدير الاقتصاد بكل كفاءة لصالح كل الأطراف المعنية بالسوق وفقاً لهذا النموذج الاقتصادي. وهي التي كانت قد أعطته طابع الفرادة والتميز - حسب رأي معظم أنصاره ودعاته . وقد شارك آباء علم الاقتصاد في قناعاتهم تلك كثير من تلاميذهم خريجي الجامعات الغربية التابعين الذين ساروا على دروبهم في الاعتماد على آليات السوق market mechanism. لاسيما بعد تأكدهم من وجود حافز الربح وصحة أداء عمل غرائز واقعية لدى الإنسان يمكن أن يقال عن بعضها بأنها ميل مزمن في النفس الإنسانية لتجنب ألم الخسارة، ووجود رغبة دفينة داخل كل نفس إنسانية في جمع المال وتكوين الثروات و تراكمها. فهذه الغرائز والنوازع البشرية الطبيعية والمتجذرة في النفس الإنسانية تدفع إلى تأدية الدور الاقتصادي المتوقع من كل لاعب اقتصادي بالشكل الذي تمليه متطلبات كل سوق ومجتمع استناداً إلى تلاقي حر لكل من العرض من السلع والخدمات والطلب فيها، وهو تقاطع يفترض عملياً أن يتم في كل نقطة زمنية وفي كل مكان وسوق بصورة شفافة بعيداً عن حالات الاحتكار أو اقرب ما يمكن إلى ذلك بحيث تسمح أوضاع السوق دوماً بالاطلاع على عروض وطلبات وحاجات البشر من مختلف الأعمار المتواجدين بالضرورة على جانبي العرض والطلب في السوق لاهئين وراء تعظيم أرباحهم وتخفيف كلفتهم من خلال محاولة التأثير على كمية ونوعية العرض والطلب على كل مادة وسلعة أو منتج في كل لحظة من خلال حافز السعر والاستفادة من إمكانيات التلاعب بشفافية السوق. وكذلك تساعد آليات السعر والسوق في تحديد مردود خدمات مختلف عوامل الإنتاج من أجر وفائدة و ريع و ربح بشكل يسمح بتوزيع الناتج المحلي الإجمالي بما يتناسب مع الجهد المبذول من كل عامل من عوامل الإنتاج وكل فرد من أفراد العمل أي بقدر مساهمته في تحقيق مجمل هذا الناتج بسعر السوق.

باختصار ، تقوم السوق الحرة من خلال آلياتها المعروفة بتشجيع أصحاب العروض السلعية والأصول الثابتة والسائلة والمتداولة سوقياً على تقديم عروضهم للسوق طمعاً بالربح المتوفر او بالريوع أو بالفائدة في السوق عند سعر معين .كما تشجع من ناحية أخرى أصحاب الحاجات على تسوقها في السوق طمعاً بالحصول على الحاجة المطلوبة بأرخص الأسعار. وتقوم آليات السوق فوق كل هذا بتوزيع الدخل الوطني بين المساهمين في إنتاجه من عوامل الإنتاج وأصحاب الأصول الرأسمالية الثابتة بشكل آلي دون تدخل مباشر من احد أياً كان الهدف من التدخل ، سواء أكان نبيلاً من الناحية

الأخلاقية أم نفعياً مصلحياً من الناحية الإنسانية أم اقتصادياً تم أملاً بمرودود مادي أو أملاً بمرودود معنوي اجتماعي. وسواء أكان السبب في هذا التدخل وجيهاً مبرراً بسبب قصور في عمل آليات السوق أم لا.

ويكبر حجم السوق ودائرة عمله في أي اقتصاد تدريجياً مع الزمن بسبب توسعه اللولبي أفقياً و المتصاعد شاقولياً مع زيادة الكثافة الرأسمالية في الاقتصاد وضغوط الطلب الفعال فيه ليضم في مرحلة متقدمة لاحقة كل التبادلات السلعية بل وحتى بعض الخدماتية من ناحية مؤدياً بالتالي إلى زيادة جاذبيته للمستثمرين في الداخل والخارج بسبب ارتفاع إمكانية الربح فيه ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور الحقيقية والنقدية تدريجياً مع تراكم الثروة عند المتعاملين وارتفاع حجم الأرباح في سوق معينة المترافق مع زيادة مستمرة في الطلب الإجمالي الفعال فيه و حدوث تحولات نوعية لا مكان هنا لشرح آلياتها النظرية المعقدة مما يحفز على حدوث مزيد من الاستثمار الحقيقي **inducement to investment** في بعض الأصول الرأسمالية لقطاعات اقتصادية رائدة. أما في واقع الأمر فلا يتم كل شيء في السوق الواقعية كما يشاء المنظرون الاقتصاديون. لأن الإنسان العملي والحقيقي المتعامل في السوق يبقى في واقع الأمر شخصية طبيعية حقيقية من لحم ودم وذات روح إنسانية ونفس تتنازعها حوافز ونوازع الخير والشر وثقافة الثنائيات الأخرى المعروفة. وهي بطبيعة الأمر تختلف جداً في سلوكها وأدائها العملي عن سلوك وأداء شخصية خرافية فكرية أسطورية كشخصية الرجل الاقتصادي التي افترض آباء علم الاقتصاد الكلاسيكيون وجودها في عالم الفكر لضرورات بناء النظرية الاقتصادية وتطوير البحث العلمي في الأمور الاقتصادية على أسس منطقية.

ثانياً الحماية الاجتماعية في المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ

كانت الحماية الاجتماعية للفرد الإنسان، كل إنسان، رغبة إنسانية مستقرة تداعب خيال البشر على مدى الزمان في سعيهم الأبدى وراء السلامة البدنية والأمان الاجتماعي والاقتصادي من خلال المقايضة الأبدية مابين الحرية والأمان الاجتماعي أي السعي للشعور بالطمأنينة والاستقرار حتى ولو كان ثمن ذلك اجتزاء بعض حرياتهم. إلا أن الحديث عنها في أدبيات الاقتصاد أمر مستحدث نسبياً. وقد حدث ذلك بعد وقوع أحداث اجتماعية سياسية اضطرت لها بعض مجتمعات واقتصاديات الدول الأوربية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين للميلاد. مما اضطرت الجهات المسؤولة في تلك المجتمعات إلى التفكير بتلبية حاجات الفرد الإنساني إلى الأمان من ضيم الأيام ونواب الدهر والسلامة من جور أخيه الإنسان. وتعتبر الحماية الاجتماعية بدورها نتاج مسعى حركة طويلة من التطور الإنساني التاريخي عبر الزمن من ناحية ونتاج رغبة دافينة سعت دائماً لجعل الإنسان سيد فكره من ناحية أخرى ، وهي فكرة طالما تداخلت في ذهنه مع فكرة أخرى تدعو لاتقاء عوادي الزمن وضواري الأيام من خلال تحميل بعض تبعات هذه العاديات للمجتمع ككل من خلال مبدأ التكاتف والتكافل الاجتماعي بين فئات المجتمع وشرائح دخله. وهي فكرة طالما دغدغت الوجدان الإنساني الأوربي و من ثم حركت أعماق نفس الإنسان الأوربي ولاسيما بعد أن أصبحت معززة بثقافة الإنسان الأوربي بقدراته الذاتية على صنع واقعه بعد استطاعته توليد كم هائل من الاجازات في مجال التكنولوجيا. ويبدو إن هذه الفكرة قد استحوذت على الفكر الإنساني الحديث بمدارسه المتلاحقة المتمردة على نموذج اقتصاد السوق في أوربا بعد أن أصبح الناس خلال القرنين الماضيين على اطلاع أفضل على مختلف مجالات علم الحياة وعلوم الطبيعة الأخرى وبالتالي صاروا أكثر حماساً للتحوط من غدر عاديات الزمان **Risks** **Hedging** بشراء المجتمع ككل لبعض المخاطر الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية أو من قبل صناديق تهتم بذلك بنشؤها لهذه الغاية فاعلو الخير أو من قبل شركات تأمين خاصة.

ولقد مر التاريخ البشري بمراحل تطور طالت أو قصرت اعطى خلال كل منها درجة أكثر تقدماً على سلم التطور العلمي والمعرفي والارتقاء الاقتصادي والاجتماعي حاول من خلالها إكساب مسحة حضارية لصراعه الشديد مع قوانين ندرة الأثنياء والمردود المتناقص وكذلك في محاولاته إضفاء مسحة أكثر حضارية على تنافسه مع بقية أفراد جنسه على مقاعد الشرف والصدارة حتى وصل الأمر إلى ما وصل إليه من عقلانية المواقف. ولقد تميزت كل مرحلة بتصورات ساد خلالها فكر مدرسة من مدارس أرياب الفكر الذين كانوا ينسون دائماً في تحليلاتهم في هذا المجال مابين اعتبارات المسؤولية

الفردية والرغبة بتولي الإرادة الجمعية للمجتمع زمام الموقف . أي ما بين جعل مسؤولية كل إنسان عن نفسه منطلقين من ذلك من أجل تحميل الإنسان الفرد نتائج وتداعيات المسؤولية الكاملة عما أصابه من رزايا ولحق به من مصائب وضربات دون تضامن اجتماعي أو تكافل عائلي باعتبار أن كل هذا هو جزء من قواعد لعبة الحياة التي يقع على كل إنسان تحملها أشبه بقدر مكتوب على الجبين على قاعدة " الغرم بالفنم " . وبالتالي لا بد للإنسان حسب رأي هذا النوع من التفكير من تجرع الكأس المرة بشجاعة وهدوء وتصابر دون ضجيج كبير أو احتجاج مريع . وهو أمر كانت ترفضه معظم مدارس الفكر الاجتماعي الأوربي التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر . وهو قرن تميز بصعود ملحوظ لتعاليم المدرسة الرومانسية في الشعر والأدب التي كانت ترفض الألم والظلم الفردي والاجتماعي وأي نوع من أنواع الظلم والقهر، وأي نوع من أنواع التمييز أو التحيز العنصري أو الجنسي أو العمري مهما شكله أو سببه من حيث المبدأ .

والحقيقة إن الفكر الرومانسي بحد ذاته كان في ذلك الحين وطيلة ذلك القرن لسان حال الحضارة الأوربية المتمردة على القوالب والمسلّمات الفكرية التي ظهرت في أوربا والتي كانت تعتبر حتى ذلك الحين بمثابة ثوابت بديهية لمواقف عاشتها الإنسانية قرونًا طويلة قبل ذلك .  
ثالثًا: الحماية الاجتماعية في ظل اقتصاد السوق :

على ضوء ما تقدم، يمكن القول الآن بكل طمأنينة بأن اقتصاد السوق وهو نتاج مرحلة القرن الثامن عشر العقلاني لا علاقة له بالاجتماع أو غير ذلك من أمور أخلاقية أو خلافية controversial assumptions تتعلق بضرورة حماية الضعيف اقتصادياً من تغول السوق من حيث المبدأ . وبالتالي فالاقتصاد السوق غير مسؤول بحد ذاته عن توفير الحماية الاجتماعية لأحد . لا لعدم جهايتها كفكرة on merit ولكن لعدم الاختصاص أي لأنه يتركها لنشاطات الأفراد أنفسهم الساعين لضمان دخولهم ومستقبلهم في هذه الدنيا بحكم غرائزهم وإراداتهم . وهو قصور موضوعي لا يمكن أن يؤخذ عليه كنقيصة لان اقتصاد السوق نموذج اقتصادي وليس نموذجاً اجتماعياً . وهو فوق ذلك نموذج غير شمولي المعرفة ولا يدعي ذلك . كما أنه غير متعدد مجالات هذه المعرفة . كما يتضح لكل باحث موضوعي . حيث لا علاقة له بالمثل والأخلاق لأنه لا يتعامل معها أصلاً . فالمثل والقيم الأخلاقية تبقى شخصية الطابع ولا علاقة لها بالسوق الذي يتعامل بمواضيع إنتاج واستهلاك السلع وتبادلها وفي أحيان أخرى يعنى بتبادل الخدمات . كما لا علاقة له بتبادل القيم المعنوية في مجتمع أياً كان . لأن هذه أشياء لا يمكن لسوق حرة كانت أم غير ذلك تسعيرها لأنه لا يمكن عرضها في السوق بشكل كمي مادي لاستحالة ذلك . فالشجاعة والكرم والسخاء والتفاؤل والنبالة على سبيل المثال قيم وأشياء لا يمكن شراؤها أو بيعها في السوق . عدا عن أن اقتصاد السوق مقتبس موضوعياً من علم لم يهتم في أي يوم مضى بمواضيع ومفردات الفلسفة المثالية أو بمواضيع تهم علم الأخلاق أو تتعلق بموضوع العلاقة الفلسفية والجدلية بين الأصالة و التراث . كما لا يهتم علم الاقتصاد بالتقاليد في المأكل والمشرب أو الملابس أياً كان شكلها ونوعها . كما لم يهتم يوماً بمدى مراعاة الناس العاديين للقيم الثقافية والأخلاقية السائدة أو بتحديد مدى حسن أدائهم وفق معايير جاءت بها منظومات معرفية أخرى . ولهذا لم يهتم علم الاقتصاد بأي شيء غير معرفة مدى كفاءة سوق ما في الاستجابة لقوانين العرض والطلب وتداعيات ضمان جودة السلع المقدمة فيها وفق قواعد السوق التجارية . فهو لم يهتم أبداً بمعاش الأفراد ومدى التزامهم بالمظاهر والتعبير الثقافية والمعايير الأخلاقية في السلوك اليومي . كما لم يهتم بتقييم السلوك البشري أصلاً بقدر اهتمامه المباشر بتعظيم الثروات الفردية وتراكمها . إنه نوع من اقتصاد يهتم باحترام حريات بعض عوامل الإنتاج كالعمل والرأسمال في الحركة داخل الاقتصاد . وينادي باحترام حرية عرض البضائع والسلع في السوق و حرية المستهلكين في اختيار نوعية وكمية ما يستهلكونه من السلع المعروضة في السوق ، ما ينادي بحقهم برغبتهم تحقيق ذواتهم وأحلامهم من خلال السوق . أي أنه نموذج فكري يهتم في نهاية الأمر بتطوير ما في الجيوب العامرة بالمال فقط بهدف زيادة ما فيها عن طريق تحمل المزيد من المخاطر في السوق لتكوين ثروات خاصة ناجمة عن التراكم الرأسمالي . إنه مفهوم يهتم بدراسة محاولة الأفراد تعظيم منافع ومردود العمل الاقتصادي إلى الحد الأقصى مع اهتمام بمسعى متواز يهدف إلى ضغط وتخفيف نفقات وكلفة هذا العمل في السوق إلى الحد الأدنى .

وعلى هذا فاقتصاد السوق نموذج اقتصاد مفضل لكبار رجال الأعمال ومقبول من بعض رجال الاقتصاد ممن يعشقون الحرية الاقتصادية و يحبون تحقيق ذو اتهم من خلال ممارسة حرياتهم الاقتصادية دون تدخل فضولي لا مبرر له من أحد بغض النظر عن كون المتدخل فرداً طبيعياً ذا نفوذ وجاه أو كان شخصية اعتبارية ذات كيان قانوني أو معنوي شركة كانت أو مؤسسة. الأمر الذي ما يزال ينتج في بعض الأحيان نوعاً من حوار الطرشان الذي يدور بحماس بين البعض ممن يؤمنون بخطاب ثقافة الانجاز الذي يؤثره طرف يضم معظم أصحاب الأصول الرأسمالية الذين يسعون إلى توسيع وتسريع وتيرة منجزاتهم المادية وأطراف أخرى تضم معظم أصحاب خطاب ثقافة عدالة التوزيع الساعية وراء تلبية ضمان لقمة العيش للفرد ومحاولة تمكين الضعاف اقتصادياً من البقاء والعيش في كرامة الشخصية. ويعتبر خطاب عدالة التوزيع ذي مفردات ومدلولات عديدة تملئ معانيها عادة غريزة حب البقاء والحاجة القلقة إلى الوصول إلى نوع من المساواة في حق الحياة وحق الوصول إلى المصادر الاقتصادية والطبيعية اللازمة للبقاء وإلى شكل من العدالة الطوباوية في توزيع الثروة المجتمعية بين كل أفراد المجتمع سواء أكانوا من الأقوياء اجتماعياً واقتصادياً أو كانوا من الضعاف اجتماعياً واقتصادياً بشكل يبقى على وجود ورضا هؤلاء الضعاف اقتصادياً متمتعين بالصحة التي تمكنهم من التمتع بشيء من أطيب الحياة ودرجة من الاحترام الذاتي المصاحب لمشاعر الرضا عن النفس والثقة بالذات والأمل بالبقاء على سطح أمواج بحر الحياة المتلاطمة لهم والسلامة لفروعهم من بعدهم.

ويرفض خطاب أولوية ثقافة عدالة التوزيع أساليب ومفردات خطاب ثقافة الانجاز والحرية الفردية الذي يؤكد دائماً على عبارة وردت في مقدمة قصيدة الأطلال التي غنتها ام كلثوم ، وهي كلمات شاعرية لشاعر شعبي مصري قد تتفق في المدلول والمعنى مع كلمات أحد الآباء الكلاسيك لعلم الاقتصاد السيد جان باتيست سي التي تتلخص بعبارة شهيرة تقول " دعه يعمل... دعه يسير"

### Laissez-Faire “ Laissez - Passer

لهذا يحتاج المرء عند الأخذ بهذا النموذج الاقتصادي أملاً بالحصول على مزية كفاءة وديناميكية الاقتصاد إلى التأكيد على شينين:

1. سمو و أولوية الخطاب الوطني الذي يؤكد على وحدة الوطن وتكاتف أبناء الوطن والمجتمع في مواجهة كل التحديات على أنواعها وضرورة المساواة والعدالة في توزيع الفرص بين أفراد شرائح الدخل المتنوعة على أولوية على الصراع الاجتماعي الطبقي المتصور وجوده بين أفراد متضاربي المصالح رغم أنهم يتساوون حيثما كانوا أمام القانون. فوحدة المركب والمصير الوطني وضرورات التعاون البناء تقضي من ناحية أخرى بالتفاني في توفير سائر متطلبات الحماية الاجتماعية لكل أفراد قواعد الهرم المجتمعي الاقتصادية من الفقراء و المحتاجين والمهمشين المحرومين وخاصة أولئك الذين يعيشون حول أو تحت خط الفقر. فالحماية الاجتماعية هنا تشكل بديلاً للفكر الكمي الذي يهتم بالعدد والكم لا بالنوعية والجودة، ويهتم بالتوزيع أكثر مما يهتم بالإنجاز والتراكم، ويهتم بأليات توزيع الثروة لا بنظريات إنتاجها، وهي أفكار تؤسس لنظريات يعلو فيها صوت مصلحة الوطن العليا على كل ما سواه.
2. وثانيهما محاولة المزاجية مهما كانت تبدو في واقع الحال صعبة التحقيق لدرجة الاستحالة تقريباً ما بين المصالح الطبقية والاجتماعية المتناقضة بحدّة أحياناً لفئات المجتمع المختلفة أي بين مصالح الفقراء والأغنياء وبين الأصحاء والمرضى وبين الصغار والكبار وبين مصالح المنتجين والمستهلكين وبين مصالح المدخرين والمستثمرين من خلال إتباع سياسة متوازنة تهدف لجعل مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي أمراً جديراً بشكل دائم بالاعتبار والاهتمام والتطبيق المستمر باعتبار أن هذه المزاجية من الناحية العملية تهدف إلى الانطلاق لإغلاق الفجوة التي لا يهتم بها اقتصاد السوق بمفهومه الاقتصادي الأصلي عن طريق محاولة تشكيل وبناء شبكة وطنية للحماية الاجتماعية تشمل مظلتها كل أفراد المجتمع بحيث يمكن لها أن تقدم عملياً

نوعاً من الحل الاجتماعي العملي لقصور اقتصاد السوق، وذلك عن طريق تأمين أو تامين المجتمع الشامل على كل مخاطر الحياة الإنسانية من مرض أو عجز أو فقر وكل ما يمكن أن يؤدي إلى قصور في ذات اليد أو قصور مادي في القدرة على تلبية حاجات الحياة.

رابعاً- متطلبات إعداد شبكة الحماية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية لكل فرد تعني توفير وسائل هذه الحماية له وتقديم المساعدة لجهوده الغريزية الهادفة إلى حماية نفسه من تغول الطبيعة وتكاليف الظروف والملابسات والأحداث وكذلك من تداعيات جور وظلم بني الإنسان أولاً. ولهذا نجد هناك العديد من المواقف الفلسفية التي لا بد من مراعاتها والقرارات التنظيمية التي لا بد من اتخاذها وأسئلة لا بد من البت فيها أولاً قبل البدء بإقامة مثل هذه الشبكة الاجتماعية على ضوء صدق الإجابة على الأسئلة التالية

- لا يتعلق أمر شبكة الحماية الاجتماعية بوجود أو إنباع نظام اقتصادي معين. أليست الحماية الاجتماعية ضرورة في أنظمة اقتصادية أخرى أيضاً أياً كان شكلها ومهما كانت درجة العدالة فيها.
- كل إنسان في هذه الدنيا يتعرض بنسب احتمالية متساوية للزلايا والبلايا وجور الحظوظ والمقادير في ظل كل الأنظمة الاقتصادية؟، ولهذا يحتاج كل إنسان في هذا العالم من حين لآخر إلى الرعاية والمساعدة الاجتماعية. هل نبني شبكة الحماية الاجتماعية في هذه الحالة على أساس إنساني يهتم بتلبية حاجات كل إنسان أم على أساس اقتصادي يهتم بذوي الحاجات المادية من الفقراء فقط؟ .
- من هو المستفيد من الشبكة الاجتماعية في هذه الحالة؟. الإنسان كل إنسان أم الإنسان الفقير والمحتاج فقط؟.

#### Qui bono ?

- في هذه الحال لا بد من تحديد من هو الفقير في هذه المرحلة من المنظور المستحق لتلقي المعونة من هذه الشبكة الاجتماعية؟ أو هو الرجل الذي يعيش دون خط الفقر؟ . أم فوqe بقليل أو كثير. لا بد من تحديد ذلك.
- هل تقدم الدولة مزايا وضمانات شبكة الحماية الاجتماعية من باب محاولة زيادة رفاه المواطن كإنسان؟ أم تقدمها كمساعدة للفقراء عموماً فقط بغض النظر عن وجود الفقير في الوطن؟ أم تقدمها للمواطن الفقير والحالات الصعبة حصراً؟.
- هل من الضروري أن تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال إحداث مؤسسة عامة متخصصة تكون مظلة تتولى تمويل إقامة هذه الشبكة الاجتماعية انطلاقاً من اعتبارات خاصة ناجمة عن طرح بعض الأسئلة الفلسفية والتنظيمية حول بعض الخيارات الممكنة مثل:
- هل من الضروري بمكان أن تقوم الدولة بنفسها بإحداث شبكة الحماية الاجتماعية في المجتمع بدء من نقطة الصفر أم يكفي قيام القطاع المصرفي والمالي وصناديق المساعدة والمعونة والبن الاجتماعي بإعداد وتمويل برامج هذه الشبكة وتحديد منافعها وخدماتها بعد ضمان تغطية نفقات كلفتها؟
- هل يجب أن يتم تلبية حقوق وحاجات المواطن الاقتصادية من خلال هبات ومساعدات انطلاقاً من نوازع خيرية نبيلة وإنسانية لدى الأغنياء والقادرين أم من خلال إحداث هذه الشبكة نتيجة لإيمان قوي بوجود حقوق ثابتة للفقراء والسنائل والمحروم في مال الأغنياء على حد رؤى وأفكار أبي ذر الغفاري؟. أي هل الأمر يتعلق بخيار طوعي أم بحقوق للفقير والمحتاج؟.
- هل يمكن اعتبار مجرد تأمين الحاجات الفردية اللازمة لضمان رفاه المواطن أو الإنسان المقيم المشترك في شبكة الأمان الاجتماعي عبر برامج شركات التأمين الخاصة كافية بحد ذاتها لقيام شبكة أمان اجتماعية؟.
- هل من الممكن للمستفيد من الشبكة الاجتماعية أن يسعى بهدف تحقيق بعض المزايا الإضافية إلى ما تقدمه هذه الشبكة من خلال المساهمة في برامج خاصة تعرضها بعض شركات تأمين أو مؤسسات اقتصادية أو اجتماعية خاصة مما قد يساهم في زيادة رفاه المواطن؟.

- هل يعتبر أداء هذه المهمة كاملاً بمجرد ضمان توفير الفرص محلياً للمواطن لضمان مستقبله وحماية عائلته ومستقبلها عبر برامج تأمين تقوم بها شركات تأمين خاصة تعرض مثل هذه البرامج الهادفة إلى زيادة رفاه الفرد المواطن في حياته من المهد إلى اللحد بمثابة توفير شبكة حماية اجتماعية؟.
- هل لابد من قيام الدولة بكل الجهد التنظيمي الهائل اللازم لإحداث شبكة الحماية الاجتماعية أم يترك الأمر لرغبات المستفيدين المحتملين ؟
- وختاماً ، هناك السؤال الملح . هل يمكن اعتبار إحداث هذه الشبكة الاجتماعية بمثابة تحقيق لشعار " اقتصاد السوق الاجتماعي".؟

والحقيقة إن إحداث شبكة للحماية الاجتماعية يعتبر في واقع الأمر أفضل أداة لمساعدة كل إنسان تعرض لظلم وجور أخيه الإنسان أو واجه إدمار السوق و الزمن عنه لسوء الحظ والمصادفة أو لمشاكسة الظروف والأحوال. كما يعتبر أفضل وسيلة ترويجية لقبول مزايا خطاب الحرية الاقتصادية وثقافة الانجاز الباحثة عن حياة فردية واجتماعية نوعية وثرية **life quality** يعيشها المواطن من المهد إلى اللحد في مجتمع ذي ببحوحة تسوده عدالة اجتماعية أو نوع من التكافل والتعاقد الاجتماعي بين أفراد. و تتوفر له بيئة عالية المستوى من حيث النوعية تضمن لكل مواطن الحصول على أساسيات الحياة الحلوة **la dolce vitae** والجيدة نوعياً في مجتمع تتوفر له تشكيلة سلعية وفيرة وجيدة بالإضافة إلى جودة طعم ونوعية الماء القراح وطيب الهواء العليل الذي يزيده ثراء وغنى روائح النارج الفواحة فيه وارتقاء جمال مناظر الطبيعة وتوفر تشكيلة واسعة من سلع الاستهلاك الرفيع في متناول أيدي المستهلكين في مجتمع يسعى دائماً للوصول بشكل ما إلى تواصل دائم وتفاعل مستمر مع السوق العالمية من خلال الانفتاح الحضاري والثقافي على أسواق العالم وذلك من خلال التحرير التجاري والاقتصادي عن طريق ضمان حرية تنقل الأشخاص و السلع بإزالة أو تخفيض رسوم الانتقال والخروج بما في ذلك تخفيض بعض أو كل القيود الجمركية وغير الجمركية وضمان حرية حركة رؤوس الأموال عند عبورهم الحدود السياسية والجغرافية.

وفي النهاية لابد لنجاح تطبيقات هذا النموذج الاقتصادي من تشجيع وإشاعة مفاهيم ومفردات ثقافة الجودة والإلتقان في الصنع في المجتمع إلى جانب تعميم مفاهيم الفكر الاقتصادي الوطني المستند إلى الحساب الاقتصادي. ومن المؤكد أن تعاون كل المواطنين في إعداد السياسة الاقتصادية ضروري لأن نموذج اقتصاد السوق - كما يفترض به إن يكون - يجمع في نهاية الأمر ولا يفرق. ولابد كذلك من تحريض وتشجيع وحث الوازع الإنساني عند رجال الأعمال والأثرياء المقيمين والقادرين اقتصادياً من بين المعتربين فيما وراء البحار لتفهم حاجات المواطن الضعيف اقتصادياً إلى العمل والدخل عن طريق إعفاء المدفوعات التحويلية الواردة إلى الفقراء من الضرائب والرسوم ولاسيما تلك المرسله كهبات إلى ذويهم في داخل الوطن أو إلى الفقراء والمحتاجين والمساكين في المجتمعات التي خرجوا منها كجزء من تعبيرهم عن التضامن العائلي أو المجتمعي .

ويبدو في هذا المجال مناسباً أن يتم تشجيع تنفيذ الإجراءات التالية التي قد تكون ذي فائدة كبرى للمجتمع وأفراده

- محاولة انجاز صيغة مناسبة من الناحية العملية تسمح بمشاركة المجتمع للمواطن الفرد آلامه وأفراده من خلال التعويض والمساعدة المباشرة وغير المباشرة عبر دفع بعض الكلف الاجتماعية لأحداث المنعطفات والمواقف الرئيسية في حياة الإنسان الفرد سواء أكانت تلك اللتزامات ناجمة عن مناسبات أفراح كالأعياد الشخصية أو احتفالات نجاحاته في المهنة أو كانت ناجمة عن مناسبات ووقائع لأتراح وأحزان تحل به نتيجة رحيل أقربائه المباشرين عن هذه الدنيا أو ابتلاء أحد أفراد أسرته بالمرض أو ببعض آلام الحرمان تتضمن إعطاؤه مبلغاً من المال يتصرف به شخصياً لشراء هدايا مناسبة في كل الوقائع الاجتماعية التي تتطلب ذلك الإجراء مثل الولادة و الزواج والمرض و الوفاة .

- عودة الدولة إلى التدخل في قطاعات خدمتية معينة من خلال بناء مؤسسات خدمتية عصرية لاقتصاد الرفاه بهدف تشجيع وترويج العمل الاجتماعي الخيري بين الأفراد بكل الوسائل والطرق عن طريق إحداث صناديق تجمع المجتمع إلى الاقتصاد تكون ذات موازنات مالية مستقلة رغم أنها قد تحمل أسماء مختلفة مثل صندوق الزكاة وصندوق الصدقات وصندوق المعونة الاجتماعية وصندوق حماية المرأة وصندوق معونة الشتاء وصندوق إغاثة الطفولة وصندوق وجبة الخير وصندوق التكافل الاجتماعي وصندوق تنظيم الأسرة و صناديق التنمية ومكافحة البطالة وصندوق مكافحة الأمية وصندوق حماية المرأة وصندوق معونة الأيتام وصندوق مساعدة كبار السن ورعاية الشيخوخة.
  - محاولة إقامة منافذ لبيع وجبات غذاء جاهزة للفقراء بسعر خاص هو سعر الكلفة أو أقل تقدم لقاء طوابع أو لقاء نقد يدفع. المهم دعم غذاء الفقير بتقديم وجبات له تضمن له البقاء بأسعار تقع دون كلفة السلعة في السوق. وذلك للفقراء المحددين اجتماعياً بموجب دفاتر وقسام استهلاكية خاصة.
  - منح رواتب وإكراميات لكل المحتاجين من كبار السن ممن تجاوزوا سن الخامسة والخمسين أو جوائز تكون على شكل هبة من الدولة أو من صناديق المعونة والمساعدة الاجتماعية والصحية أو من مؤسسات مشرفة على برامج الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية بشكل يضمن لهم الحد الأدنى من العيش المريح ، وذلك من أجل التأكيد على احترام وإجلال ماقدموه للوطن خلال سنوات ما قبل الشيخوخة بمنح فرصة لها للحصول على الحد الأدنى من التكريم والامتنان لما قدمته تلك الأجيال الغاربة لكل من المجتمع والوطن من خلال توفير حق المعالجة الطبية المجانية أو شبه المجانية لها وذلك باعتبار أن ذلك جزء من كلفة الإنتاج المجتمعي أسوة بكلفة استهلاك الأصول البيئية.
  - تشجيع شركات التأمين الخاصة والعامة على إعداد وعرض برامج تأمين صحية وبرامج تأمين على الحياة بأسعار معقولة مدعومة من قبل الدولة لتكون في متناول المواطن الفقير.
  - إقرار برامج وإحداث هيئات جديدة قادرة على مكافحة البطالة و التعويض على العاطلين عن العمل
  - إعداد برامج لمكافحة الفقر ومحو الأمية الأبجدية ومحاولة القضاء على الأمية الثقافية، وإقرار برامج حماية الشيخوخة وكبار السن بمنحهم رواتب شهرية تكون بمثابة مساعدات إنسانية مجانية.
  - دفع الأفراد المواطنين للتعاون الإنساني والاجتماعي ما بين الغني والفقير من خلال محاولة تمويل الأغنياء لمقاعد دائمة مخصصة للفقراء في الجامعات العامة والخاصة وأسرة خاصة في المستشفيات العامة والخاصة.
- خامساً- المستفيدون المحتملون من أية شبكة الحماية الاجتماعية
- هناك مستفيدون بطبيعة الحال بحكم حاجتهم البديهية إلى المساعدة والعون . كما أن هناك مستفيدون محتملون من شبكة الحماية الاجتماعية ممن يمكن تقديم الحماية الاجتماعية لهم بصفتهن الإنسانية أو بصفتهن القانونية كمواطنين لا بسبب حاجتهم الاقتصادية المادية إلى المساعدة والعون. إذ من الواضح أن يحتاج كل إنسان في هذه الدنيا لهذه الحماية عملياً من حيث المبدأ غنياً كان أم فقيراً وبطيئاً واسع أو مختصر بعد حسم موضوع الكلفة وتقدير عدد المستفيدين في هذا المجال بعد تحديد المبدأ المعتمد لذلك. بينما يتوقف الباقي على تحديد مقدار الدعم المطلوب تقديمه أو الممكن منحه وفقاً للمبالغ الإجمالية المتوفرة للمستفيدين من الشبكة على شكل مدفوعات نقدية جزئية تمثل جزء من أقساط مدارس أو من أقساط تأمين أو من كلفة طبيب أو مستشفى أو بعض معونات مالية أو مساعدات عينية دورية أو فصلية إذا ما تجاوزت هذه الأعباء مبلغاً يمثل سقفاً يحدده المشرع بغض النظر عن عدد أفراد العائلة.
- كما يمكن أن تقدم هذه الحماية الاجتماعية من ناحية أخرى بشكل حصري للمواطنين الفقراء فقط دون القادرين اقتصادياً باعتبار أن الفقراء هم الأولى بالرعاية الاجتماعية لأنهم الذين لا يملكون شيئاً ما يمكن تقديمه للتبادل في السوق الحرة سواء أكان سلعة أو بضاعة بسبب عدم وجود لديهم أصلاً أي شيء ذي قيمة سوقية. كما أنهم جديرون بالمساعدة

لأنهم إما بشر أشاح الحظ بوجهه عنهم أو أناء سوء الحظ بكله الثقيل عليهم أو أنهم أصبحوا فقراء لأنهم لا يملكون شيئاً من الأصول الرأسمالية الثابتة التي تسمح لهم بدخل معقول في القطاع المنظم من الاقتصاد أصلاً.

وكذلك لابد هنا من التفريق عندما تعد لائحة المستفيدين من أية شبكة للحماية الاجتماعية بين المواطن المقيم المساهم والمواطن غير المقيم وغير المساهم في تمويل الشبكة الاجتماعية من خلال اشتراكه في أحد برامجها أو أكثر أو بحكم تمويله لها بمبالغ ثابتة من المال سنوياً . ويمكن التفريق ما بين حامل الجواز الوطني من غير المقيمين في الوطن وحامل الجوازات الأجنبية المقيمين في الوطن إقامة نهائية. كما لابد من تحديد الفئة العمرية المستفيدة التي ينتمي إليها المستفيد. وكذلك لابد من تحديد رسم الاشتراك السنوي أو الشهري في هذه الشبكة قبل عرض خدماتها ومخرجاتها . وكذلك لابد من ربط حجم هذا الرسم بدرجة الأمان والحماية الذي يحصل عليه كل مشترك في الفئة الواحدة من البرامج المعروضة. أي لابد من تقسيم كمية ونوعية وتسعير الخدمات التي تقدمها شبكة الأمان الاجتماعي لكل فئة من فئات المشتركين فيها بعد تمييزها ببطاقات اشتراك خاصة بالفئة أو الزمرة إذا ما أريد زيادة تعقيد الشبكة.

سادساً : أدوات شبكة الحماية الاجتماعية

هناك عدة وسائل وآليات لإقامة وتنفيذ شبكة الحماية الاجتماعية. وهي تتفاوت فيما بينها حسب طريقة تمويل هذه الشبكة والرغبة بالاستفادة من خدماتها. وهنا يبرز ضرورة تحديد دور كل من الدولة ومؤسسات وشركات القطاع الخاص والمستفيدين من خدمات هذه الشبكة سواء في إحداثها أو تمويلها. ومن ثم تحديد دور الأفراد المساهمين أو المشاركين كمستهلكين لخدماتها .و يمكن لها أن تبدأ عملها بعد وضع أسس وتعليمات نظام الضمان الاجتماعي الذي تتكافل في تحمل كلفتها كل من الدولة و مختلف الأجيال المستفيدة منه . أهم الآليات والأدوات هي:

- محاولة إقامة صناديق معونة ومؤسسات مساعدة مستقلة مالياً وإدارياً تكون مسؤولة عن توفير مظلة كاملة من الحماية الاجتماعية للمستفيدين المتفق على زمرهم .
- يمكن لشبكة الحماية الاجتماعية بعد تشجيع ونشر ثقافة تبادل المصالح والتكافل بين الأجيال المتتالية في المجتمع معززة برغبة أفراد هذه الأجيال عبر الزمن بضمان تحمل عبء بعض أو كل المخاطر البيئية والمهنية والاجتماعية بشكل مباشر أو عبر آليات الدولة بحيث يترابط العمل الاقتصادي مع الاحساس الإنساني والتكافل المجتمعي.
- إحداث مصرف اجتماعي خاص موكل بمهمة تمويل مشاريع الفقراء ومساعدة من يحتاج المساعدة وفقاً لمعايير اجتماعية بحتة ترضي المحتاجين ولاسيما اولي الحاجات والغارمين منهم وقد تساعدهم في دفع أقساط شبكة الحماية الاجتماعية عند الضرورة ، وذلك بشروط ميسرة وبفوائد خاصة تقع دون سعر الكلفة الاقتصادية، وبحيث يكون بمثابة قناة مالية هادفة لتحقيق الحماية الاجتماعية.

سابعاً - مكونات شبكة الحماية الاجتماعية

ثمة مكونات عديدة لهذه الشبكة التي يمكن أن تتألف من برامج اجتماعية ومالية متداخلة ومتكاملة في بعض الحالات إلا أنها كلها هادفة إلى تقديم الحماية الاجتماعية مثل:

- برامج الضمان الصحي التي تتعامل مع كل المواطنين على حد سواء.
- برامج التامين ضد البطالة وفقدان الدخل بسبب العجز الصحي أو بسبب التغير التقني أو الطبيعة الموسمية للعمل أو بسبب الدورات الاقتصادية التي تتناول صناعة ما أو بسبب بنوي يتعلق بعدم كفاية الرأسمال المستثمر أو بسبب وجود أزمة اقتصادية عالمية أو إقليمية.
- برامج التأمين على الحياة
- برامج التامين على الراتب التقاعدي
- برامج مكافحة الفقر
- برامج المساعدة الاجتماعية أو برامج التكافل الاجتماعي في كل الحالات الاجتماعية والمرضية الطارئة

- برامج تعليم الأولاد
- برامج الرعاية الاجتماعية في حالات العجز المؤقت أو الدائم
- برامج رعاية الطفولة
- برامج رعاية المرأة وحمايتها من العنف الأسري والمجتمعي
- برامج رعاية كبار السن
- برامج رعاية المواطن من المهد إلى اللحد

وهي برامج يتم ترجمتها عملياً في شمولية شبكة الحماية الاجتماعية على الشكل الوارد أدناه: .

ثامناً : المخرجات المحتملة في أي شبكة حماية اجتماعية

- المساعدة عن طريق تقديم راتب تقاعدي شهري أو سنوي و بضمانة الدولة ولو بالحد الأدنى لكل مواطن لم يستطع الحصول على راتب تقاعدي كهذا من قبل أنظمة ضمان اجتماعية أو مؤسسات تأمين اجتماعي داخل أو خارج نتيجة عدم كفاية مساهماته الشهرية.
- دفع تعويضات شهرية للعاطلين عن العمل لأكثر من ثلاثة أشهر في حال عدم تمكنهم من الاستفادة من برامج مكافحة البطالة.
- تقديم مساعدة في تحمل تكاليف مناسبات الحياة الاجتماعية من ولادة وزواج ومرض أو وفاة
- تقديم مساعدة مادية للمواطن في كل الظروف والأحوال سواء أكانت ظروف استثنائية قاهرة وإن كانت غير متكررة أم لا.
- مساعدة المواطن المقيم في كل حالة مرضية يواجهها من المرض العابر إلى العجز الظاهر أي المساعدة في دفع تكاليف زيارة عابرة لطبيب العائلة أو المساعدة في دفع جزء أو كل نفقات إقامة المستشفى
- مساعدة المواطن الذي يعاني مع عائلته نتيجة القر والبرد من صعوبات في تلبية حاجات بعض المواسم السنوية وتأمين بعض لوازم بعض فصول السنة مثل إعانة الشتاء
- مساعدة المواطن المعيل في تلبية أية نفقات استثنائية لازمة لحياة الأولاد أو مستقبلهم بما في ذلك المساعدة في دفع أقساط مدارس الأولاد
- تقديم مساعدة اجتماعية عامة بمبالغ مقطوعة تمنح على سبيل التكريم أو من قبيل المشاطرة والتشارك في حمل كلفة الألم أو الأذى أو الضرر الذي نزل بالمواطن
- مساعدة المواطن الغارم والمدين الذي يعاني من ثقل الديون عليه في دفع بعض الديون المترتبة عليه أو على العائلة.
- المساعدة على تخفيف بعض ظروف القهر الاجتماعي بهدف التغلب على تداعيات بعض حالات العقوق العائلي والجحود الإنساني في إطار العلاقات العائلية ما بين الفروع والأصول وفي العلاقات الإنسانية بين البشر.
- مساعدة المواطن بالإعفاء من غرامات القروض وتخفيض فوائد التسهيلات الائتمانية والقروض الشخصية والاستهلاكية
- تقديم مبالغ محددة لكل مواطن مقيم أو لكل عائلة فقيرة معسرة أو معترفة فقيرة عائرة الحظ كمساعدات اجتماعية مباشرة
- المساعدة في تحمل تكاليف مناسبات الحياة الاجتماعية من ولادة وزواج ومرض أو وفاة

- تقديم مساعدة مادية للمواطن في كل الظروف والأحوال سواء أكانت لظروف استثنائية قاهرة وإن كانت غير متكررة أم لا.
- مساعدة المواطن في كل حالة مرضية يواجهها من المرض العابر إلى العجز الظاهري تقديم المساعدة في دفع تكاليف زيارة عابرة لطبيب العائلة أو المساعدة في دفع جزء أو كل نفقات إقامة المستشفى
- مساعدة المواطن الذي يعاني مع عائلته من القر والبرد في تلبية حاجات ولوالم بعض فصول السنة مثل إعانة الشتاء
- مساعدة المواطن صاحب العيال في تلبية أية نفقات استثنائية لازمة لحياة الأولاد أو مستقبلهم بما في ذلك المساعدة في دفع أقساط مدارس الأولاد
- تقديم مساعدة اجتماعية عامة بمبالغ مقطوعة تمنح على سبيل التكريم أو من قبيل المشاطرة والتشارك في حمل كلفة الأكم أو الأذى أو الضرر الذي نزل بالمواطن
- مساعدة المواطن الغارم والمدين الذي يعاني من ثقل الديون عليه في دفع بعض الديون المترتبة عليه أو على العائلة
- المساعدة على تخفيف بعض ظروف القهر الاجتماعي بهدف التغلب على تداعيات بعض حالات العقوق العائلي والجحود الإنساني في إطار العلاقات العائلية ما بين الفروع والأصول وفي العلاقات الإنسانية بين البشر.
- مساعدة المواطن بالإعفاء من غرامات القروض وتخفيض فوائد التسهيلات الائتمانية والقروض الشخصية والاستهلاكية
- إعداد وتنفيذ برامج لإعادة صياغة فكر النخبة عن طريق إيفاد الصفوة من المتفوقين من أبنائها إلى الخارج ورعايتهم بعد عودتهم لضمان استقرارهم في الوطن.
- منح جوائز لتكريم النوايع في العلوم المختلفة جوائز تشجيعية دائمة للبقاء في الوطن.
- تقديم المساعدة ويد العون لكل فرد في المجتمع بدفع نسب معينة تسمح وتمكن هؤلاء من دفع بعض أقساط التأمين على الحياة وأقساط الضمان الصحي وبعض أثمان لوازم الحياة الاجتماعية للغارمين والمحتاجين في الحالات الإنسانية القاهرة والصعبة.
- تقديم مساعدة لكبار السن بدفع نسبة معينة من نفقات أجور دورا لعجزة وكبار السن وبعض أقساط أو رسوم المدرسة لأحفادهم على اختلاف درجاتها، وكذلك نسبة من نفقات وأجور الرعاية والعناية الفائقة في المستشفى المحلي وبعض المساهمة في تحمل بعض نفقات السفر للعلاج الطبي. تقديم المساعدة لكل فرد في المجتمع. وذلك بنسب معينة لتمكينه من دفع بعض أقساط التأمين على الحياة وأثمان لوازمها الاجتماعية، وذلك للغارمين والمحتاجين في الحالات الإنسانية القاهرة والصعبة.
- دفع كلفة تأهيل وإعادة تأهيل وتدريب المواطن الفرد في كافة معاهد ومراكز التدريب المعترف بها بهدف تأهيل أو إعادة تأهيل وتعليم الفقراء أصول بعض المهن العلمية أو العملية التي تسهل توفر فرص العمل لهم،
- تمويل مشاريع حماية المرأة من العنف الزوجي والعائلي والمجتمعي التي تقوم بتنفيذها بعض المنظمات المحلية و الدولية مثل اليونيسيف وبرنامج الغذاء العالمي wfp ومساعدة المرأة في البيوت والمزارع والمصانع وورشات العمل، ومن شتى الأعمار والفئات الاجتماعية لتمكينها من

- الوقاية من الأمراض المزمنة والمستوطنة . وكذلك لتمكينها من القيام بأدوارها الاجتماعية باقتدار وراحة عن طريق دعم نشر التعليم وتنفيذ برامج فعالة لمكافحة الأمية وإعداد و نشر برامج لمكافحة البطالة في أوساط النساء. وذلك بالإضافة إلى اتخاذ خطوات تهدف إلى:
- منح العائلات ذات الأعباء الاجتماعية وكثيرة الأولاد و الفقراء الإعفاءات الضريبية لتخفيف وقع عناء العبء الضريبي بنسب معينة وطيلة مدد محدودة وكذلك منح العاطلين مؤقتاً عن العمل حسومات خاصة على دفعهم الضرائب والرسوم المستحقة عليهم قبل مواعيد محددة.
  - تقديم الدعم الكافي لمساعدة الفقراء في التغلب على تضخم سلع الاستهلاك المتعلق بالغذاء واللباس. والمساعدة في دفع نسبة معينة من إيجار مسكن لائق إنسانياً بالفرد المواطن.

أيها السيدات والسادة الحضور

قد يشعر أو يعتقد البعض إن الاقتصاد عامل يمكن تجاوز متطلباته وتجاهل القيود والمحددات التي يفرضها على الحركة والتطلعات والرؤى. ولكنه في نهاية المطاف يبقى الاقتصاد المحدد الأول والأخير للنمو الاقتصادي وإطار كل الممارسات الاجتماعية في هذه الدنيا بما في ذلك أمر تحقيق شيء اسمه الحماية الاجتماعية لسبب بسيط يكمن في إن لكل شيء ثمن ولكل اقتصاد حدود وطاقات وإمكانات. وبالتالي يقع على هذا الاقتصاد تولي دفع ثمن شراء المخاطر الاجتماعية كلاً أو جزءاً. ولهذا يجب التدقيق في النتائج المترتبة نتيجة هذه الكلف الاجتماعية الكبيرة على تنافسية الاقتصاد وعلى إمكانات التصدير و معدل التضخم وتأثير كل هذا على الكتلة النقدية والأسعار و عجز الميزان التجاري. فبمجرد حساب بسيط وأولي يمكن للمرء الاستنتاج أن تقديم مساعدة اجتماعية قدرها ألف ليرة سورية فقط وسطياً في السنة لكل مواطن تعني تكبد الجهة الدافعة نفقة قدرها 20مليار ل.س وسطياً. ودفع مبلغ 5000 ل.س سنوياً وهو مبلغ زهيد بمفاهيم اليوم كمساعدة اجتماعية عاجلة وسطياً لكل مواطن صغيراً كان أم راشداً يعني تكبد الجهة المانحة نحو مائة مليار ل.س (أو حوالي 2 مليار دولار أمريكي) بافتراض إن عدد السكان المقيمين حالياً يبلغ 20 مليون نسمة أي حوالي 15% تقريباً من الموازنة التقديرية السورية لعام 2009م، البالغة نحو 685 مليار ل.س. وليس الهدف من هذا الحساب السريع تثبيط الهمم عن متابعة مشروع اجتماعي كبير كهذا. وإنما أردت التذكير بفن الممكن. أما إذا قصرنا الحساب على من هم فقراء أو من في حكمهم إحصائياً واقتصادياً وهم حوالي 15% من الشعب أي حوالي 3 مليون نسمة ونيف يصبح المطلوب على هذا البند فقط نحو 15 مليار ل.س . فكيف يمكن أن تكون عليه الكلفة لو طالت الحماية الاجتماعية كل البنود التي عدناها آنفاً؟. ومن الطبيعي أن يقوم القادرون مالياً من القطاع الخاص سواء منهم الأفراد أو الجمعيات أو الهيئات بدفع مساهمته على شكل أقساط ومساهمات وتبرعات بحيث يتم تخفيض كلفة هذه الشبكة الاجتماعية على الدولة إلى الحد الأدنى الممكن.

ختاماً ، إنني أسأل الله أن يحقق أمانى الرئيس بشار الأسد في بناء سورية سعيدة عزيزة قوية منبعة. وأعتذر لكم علي قد أظلت عليكم بشكل غير مقصود في حديث ذي شجون. وانتهاز هذه المناسبة لأشكركم أيها السيدات والسادة على الحضور وحسن الاستماع ، كما أشكر جمعية العلوم الاقتصادية على دعوتها لي لإلقاء هذه المحاضرة. وفقنا الله تعالى جميعاً في خدمة هذا الوطن العزيز. والسلام عليكم .

د. محمد رياض الأبرش

## لائحة محتويات الأبحاث

رقم الصفحة	
01	أولاً : قراءة في مفهوم وفلسفة اقتصاد السوق
05	ثانياً : الحماية الاجتماعية في المجتمعات الإنسانية
06	ثالثاً : الحماية الاجتماعية في اقتصاد السوق
08	رابعاً : متطلبات إقامة شبكة الحماية الاجتماعية
12	خامساً : المستفيدون من الحماية الاجتماعية
13	سادساً : أدوات شبكة الحماية الاجتماعية
14	سابعاً : مكونات شبكة الحماية الاجتماعية
15	ثامناً : المخرجات المحتملة لأية شبكة حماية اجتماعية
17	كلمة ختام